

المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي
والبيئي



المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵎⴰⵔ ⵏ ⵙⵉⵔ ⵏ ⵙⵉⵔ ⵏ ⵙⵉⵔ ⵏ ⵙⵉⵔ
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب

إحالة ذاتية رقم 2018/38

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب

طبقاً للمادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، بتاريخ فاتح دجنبر 2017، إعداد تقرير حول موضوع الاقتصاد الأزرق.

وفي هذا الصدد، عَهِدَ مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة بإعداد تقرير حول هذا الموضوع.

وخلال دورتها العادية الثالثة والتسعين، المنعقدة بتاريخ 21 دجنبر 2018، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على التقرير الذي يحمل عنوان «الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب»، والمنبثق منه هذا الرأي.

مقدمة

لقد أدرك المجتمع الدولي خلال السنوات الأخيرة الأهمية التي أضحت يكتسبها الاقتصاد الأزرق باعتباره محركاً للنمو. فقد أدت الأنماط المعتمدة في مجالي الإنتاج والاستهلاك، والتي كانت تفتقر للاستدامة اللازمة، إلى الاستغلال المفرط للموارد المتاحة على اليابسة، بل وحتى إلى نضوبها، مما دفع الدول الساحلية إلى التوجه نحو الموارد البحرية التي تتيح إمكانات مهمة من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي وتكفل الرفاه الاجتماعي، مع ضمان حماية البيئة.

وفي هذا السياق، يُمثّل الاقتصاد الأزرق فرصة جديدة تتسجم تمام الانسجام مع روح الاستدامة والقدرة على الصمود التي تدعو إليها خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. وهكذا، يساهم الاقتصاد الأزرق في تحقيق أهداف هذه الخطة، سيما الهدف رقم 14 الذي يسعى إلى «حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة».

وعلى مستوى القارة الإفريقية، أدرج الاتحاد الإفريقي بشكل واضح هذا الطموح في رؤيته الواردة في أجندة 2063 «إفريقيا التي نريد»، كما اعتبر الاقتصاد الأزرق «رافعة جديدة لتحقيق النهضة الإفريقية (...)». ويمكن للاقتصاد الأزرق أن يضطلع بدور رئيسي في تحقيق التحول الهيكلي لإفريقيا والدفع بعجلة النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية....».

كما تم تسليط الضوء على هذا الطموح خلال المؤتمر العالمي الأخير حول الاقتصاد الأزرق، الذي عُقد في الفترة من 26 إلى 28 نونبر 2018 في نيروبي، بكينيا. وضّم هذا المؤتمر ما يقرب من 15.000 مشارك من جميع أنحاء العالم، استحضروا الغاية المثلى المتمثلة في خلق المزيد من الرخاء للجميع، مع الحرص على الحفاظ على الموارد المائية، بما يضمن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، وأجروا مناقشات استراتيجية هدفها بحث سبل النهوض بموارد الاقتصاد الأزرق المستدام والمحافظة عليها، وتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحسين الصحة الغذائية. وإذا توفرت الإرادة الجماعية وتم بذل الجهود اللازمة على المستويات المحلية والوطنية والدولية، فيمكن للمجتمع الدولي أن يكثف من حجم الاستثمارات ويستفيد من الإمكانيات الكاملة التي تتيحها البحار والمحيطات من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل ومحاربة الفقر.

وفي إطار انخراطه في هذه الدينامية، فإن المغرب يتموقع كفاعل في الأجندات العالمية والإقليمية، ويوسعه أن يساهم في تطوير هذا الاقتصاد الأزرق المستدام والمدمج.

وتتمتع المملكة المغربية برصيد بحري مهم، بفضل توفرها على واجهتين بحريتين إحداهما على المحيط الأطلسي والأخرى مطلة على البحر الأبيض المتوسط، تضمّان سواحل تمتد على مساحة تبلغ 3.500 كلم، ومنطقة اقتصادية بحرية خالصة تبلغ مساحتها 1.2 مليون كيلومتر مربع، وثروة سمكية تحظى باهتمام وإقبال كبيرين، وموارد طاقية، أحفورية ومستدامة، لا تزال غير مستغلة بالقدر الكافي. وللمغرب تاريخ بحري عريق، إذ شكّل، بفضل موقعه الجيوستراتيجي كملتقى للحضارات والطرق البحرية (إفريقيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، نقطة عبور رئيسية لحركة البضائع. وهكذا، قامت مدن المغرب بشكل طبيعي حول موانئه وكذا الأسواق التجارية المرتبطة بها وتمكّن من اكتساب خبرات ومهارات مهمة في مختلف المهن المتعلقة بالبحر.

وتحتل بعض الأنشطة مثل الصيد والسياحة والنقل البحري ولوجيستيك الموانئ مكانة تاريخية بارزة في الاقتصاد المغربي وتحظى كل منها باستراتيجيات قطاعية واضحة المعالم. ولا تزال أنشطة جديدة أخرى، مثل التقيب في المجال البحري أو التكنولوجيا الحيوية البحرية، غير متطورة بالقدر الكافي، رغم أنها تنطوي على إمكانات كبيرة. ويكمن طموح استراتيجية الاقتصاد الأزرق في إرساء التجانس والتكامل والتناسق بين مجموع هذه الأنشطة التي تتم ممارستها في مجال يتسم بالهشاشة وتهدده العديد من المخاطر.

واليوم، ينبغي بناء الاقتصاد الأزرق في المغرب ارتكازاً على رؤية ذات بعد منظوماتي. ويُعدُّ الحفاظ على سلامة البحار والمحيطات وعلى التنوع البيولوجي البحري محورياً رئيسياً في هذه الرؤية، فضلاً عن الجانب المتعلق بالتخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها. وينبغي أن تساهم هذه الرؤية في تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وأن تكفل التقاسم الأمثل للثروات. وهي رؤية تروم بناء اقتصاد أزرق يقوم على استغلال موارد البحر ومؤهلاته وكذا الخدمات المنظوماتية ذات الصلة بها بطريقة مستدامة ومحققة للإدماج الاجتماعي. كما ينبغي أن يكون هذا الاقتصاد الأزرق ناجعاً اقتصادياً ومُدمجاً اجتماعياً ومراعياً لمتطلبات الحفاظ على البيئة، بما يجعله ركيزة أساسية من ركائز النموذج التنموي الجديد لمغرب الغد المنخرط في مسار الاستدامة.

وحتى تكون هذه الرؤية رؤيةً فعليةً، يجب أن يتم تنزيلها على جميع المستويات والفاعلين المعنيين، مع مراعاة كل الأبعاد والمجالات الترايبية للاقتصاد الأزرق، وذلك في إطار استراتيجية شاملة ومندمجة.

أهداف الإحالة الذاتية ومنهجية العمل

إن الهدف الذي يسعى هذا الرأي إلى بلوغه يتمثل في بلورة تفكير استراتيجي بشأن الرصيد البحري والمجالات البحرية المغربية، وتحليل مواطن القوة والإكراهات والفرص التي تتيحها وكذا المخاطر التي تتهددها في الوقت الراهن، ثم اقتراح مداخل وتدابير عملية من أجل تفعيل الرؤية المشار إليها.

وبغية تجسيد هذه الرؤية المتعلقة باقتصاد أزرق مغربي جديد مستدام ومدمج، حرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على إجراء تحليل معمق ومقارن للمجال البحري المغربي ولمجموع الأنشطة القطاعية ذات الصلة به. وقد اعتمد المجلس في هذا الصدد مقاربة تشاركية، عبر الإنصات لآراء وتطلعات الفاعلين المعنيين بالقطاع البحري.

ويستند هذا الرأي على تحليل مختلف المعطيات التي تم تجميعها من قِبَل لجنة البيئة والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يقدم هذا الرأي تشخيصاً تحليلياً للمجال البحري المغربي والأنشطة ذات الصلة به، وكذا للضغوط والإكراهات التي يواجهها هذا المجال، بما مكن من بلورة توصيات تلائم الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية للمغرب.

كما عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار تقريره، على إجراء تحليل لسياق الاقتصاد الأزرق على المستويين الدولي والإفريقي وعلى صعيد حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك من أجل تحديد مختلف أبعاد مفهوم الاقتصاد الأزرق ودراسة الفرص التي يوفرها أمام البلدان الناشئة في مختلف أنحاء العالم، من جهة، وتسليط الضوء على الإمكانيات التي يتيحها انخراط بلادنا في هذه الدينامية على الصعيدين القاري والدولي، من جهة ثانية.

إنَّ كَسْبَ رهان بناء نموذج جديد لاقتصاد أزرق مغربي قادر على الصمود، يستلزم اليوم العمل، بدرجات متباينة بالطبع، على إعادة هيكلة القطاعات البحرية، وذلك بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما ينبغي أن تنتقل هذه الأنشطة إلى مزيد من الاستدامة والإدماج واحترام البيئة والأنظمة الإيكولوجية. ومن هذا المنطلق، عمل المجلس في إطار هذا الرأي على تحليل سلسلة القيم الخاصة بمجموع القطاعات المرتبطة بالبحر وبالساحل، من أجل استكشاف النماذج الكفيلة بالاستثمار الأمثل للموارد المحلية. كما انكبَّ المجلس على إجراء تقييم للأنشطة غير التجارية لهذه القطاعات، والتي تعدُّ دعامة أساسية للأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالبحر. والواقع أن تطوير الخبرات والنهوض بالابتكار والمعارف والأبحاث العلمية وبرامج التعليم المرتبطة بالمجال البحري وكذا تطوير آليات الرصد والمراقبة يعدُّ شرطاً لا محيد عنه لبناء قطاعات بحرية تنافسية وقادرة على الصمود وضمان استدامتها، وذلك وفق مقاربة منظوماتية.

وفي الجزء الأخير من عملية التشخيص، انكبَّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على ما يعتبره عنصراً محورياً للاقتصاد الأزرق، ألا وهو الحكامة. وفي هذا الصدد، فإن التنسيق بين جميع الأطراف المعنية والفاعلين في مجال البحر وتضافر جهودهم يمثل الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الأزرق. وتعد الحكامة أمراً ضرورياً لبلوغ هدف الحفاظ على المجال البحري وتثمينه واستغلاله على نحو مستدام ومدمج. وقدم هذا الرأي، في الختام، نتائج ما تم القيام به من تفكير حول مضامين وكيفيات تنفيذ تخطيط مجالي بحري، يركز على المجالات الترابية الوطنية والجهات، وذلك بما يكفل التدبير الأمثل لعمليتي تخطيط وتنسيق الأنشطة المتعلقة بالمجال البحري داخل الجهات الواقعة على الشريط الساحلي.

ويتطلب الانتقال نحو اقتصاد أزرق توفر قيادة على أعلى مستوى تضطلع بمهام التحكيم والتنسيق بين مختلف القطاعات الإنتاجية وبين جميع الفاعلين المعنيين. وستضمن هذه القيادة أيضاً انخراط المغرب في الدينامية الدولية المتعلقة بالسواحل وتبدير المناطق البحرية والوفاء بتعهداته في إطار الاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

ويقدم الجزء الأخير من هذا الرأي جملة من التوصيات العملية الهادفة إلى مواكبة كل صانع قرار في عملية تنفيذ استراتيجية وطنية للاقتصاد الأزرق.

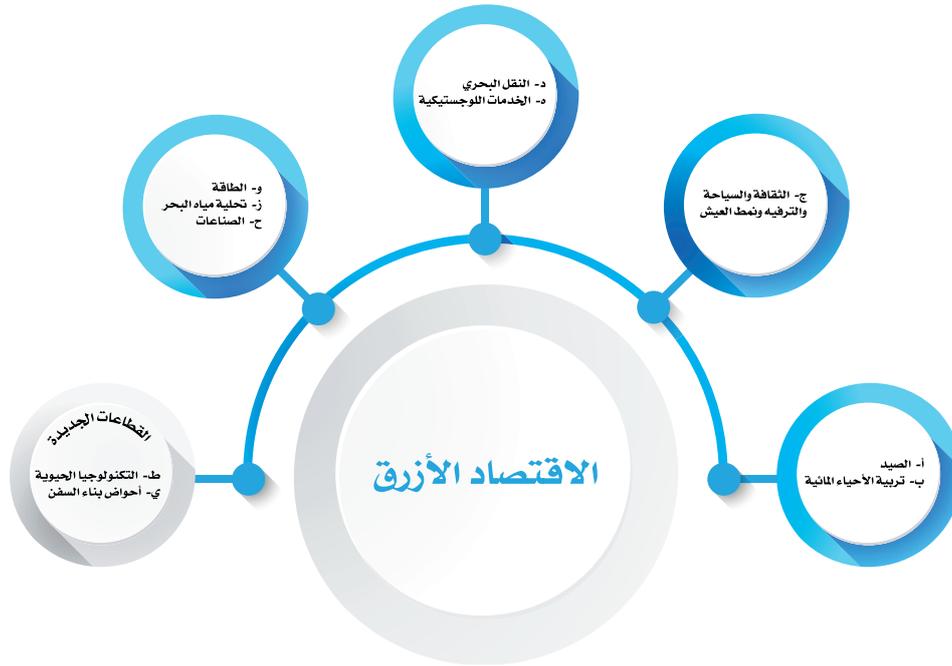
1. اعتباراً للمكانة التي يحتلها الاقتصاد الأزرق على الصعيد العالمي؛

يُعرَّف الاقتصاد الأزرق على الصعيد العالمي، باعتباره محركاً حقيقياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، تعدُّ البحار والمحيطات، بوصفها محركاً للنمو الاقتصادي، أحد العوامل الرئيسية التي تحدد قوة الدول ومستوى تنميتها، حيث إن البحار والمحيطات توفر 5,4 مليون منصب شغل، وتخلق قيمة مضافة إجمالية تناهز 500 مليار أورو سنوياً. وقد ساهمت المؤسسات الدولية في تطور مفهوم الاقتصاد الأزرق وتعريفه، بدءاً ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي أطلق هذا المفهوم على صعيد البلدان الجزرية، وفي مقدمتها جزر الكاريبي؛ ثمَّ البنك الدولي، الذي عمل على توسيع نطاق المفهوم ليشمل بلداناً نامية أخرى؛ ثمَّ بعد ذلك المفوضية الأوروبية؛ ثمَّ في مرحلة لاحقة للاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد الإفريقي.

وعلى صعيد القارة الإفريقية، يركز الاقتصاد الأزرق على المحاور الأربعة التالية: (أ) الحرص على التدبير والاستخدام المستدامين للأنظمة الإيكولوجية المائية والموارد ذات الصلة بها؛ (ب) الاستثمار الأمثل للمنافع الاجتماعية والاقتصادية المتأنتية من التنمية المستدامة للأوساط المائية؛ (ج) المحافظة على الأنظمة الإيكولوجية المائية والموارد المرتبطة بها، عن طريق الحد من التهديدات والآثار الناجمة عن التغيرات المناخية وعن الكوارث الطبيعية؛ (د) تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام وضمان ولوج الجميع إلى الماء وإلى خدمات التطهير.

وقد تبلورت اليوم تعبئة حقيقية على الصعيد الدولي، من أجل إدماج مفهوم الاقتصاد الأزرق في الأجندات العالمية، وذلك بشكل تدريجي منذ انعقاد مؤتمر ريو في سنة 1992، لتتعرز بعد ذلك في سنة 2015 باعتماد خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الخاصة بها، من خلال الهدف رقم 14، الذي يسعى إلى «حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة».

وبالإضافة إلى القطاعات البحرية التقليدية، كالصيد والسياحة والأنشطة المينائية، بات الاقتصاد الأزرق يشمل قطاعات جديدة ذات إمكانات نمو عالية، من قبيل: تربية الأحياء المائية، والسياحة الإيكولوجية، والمنتجات الحيوية البحرية أو التكنولوجيا الحيوية البحرية، وبناء السفن وغيرها.



وفي المغرب، تساهم الالتقائية بين الصيد المؤسسي والاستراتيجيات القطاعية في تطوير الاقتصاد الأزرق. فبالإضافة إلى دستور 2011 وكذا الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة، تم تفعيل مجموعة من الالتزامات في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال القانون-الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، فضلاً عن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يوفر المخطط الوطني للساحل إطاراً قانونياً وتنظيماً جديداً لتدبير الساحل، يتيح وضع خارطة طريق من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية المندمجة لقطاعات الاقتصاد الأزرق. وأخيراً، سيساهم المخطط الإداري

لتثمين الملك العمومي البحري، الذي يجري إعداد صيغته النهائية من قِبَل مديرية الموانئ والملك العمومي البحري التابعة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، في التدبير الأمثل للوعاء العقاري للملك العمومي البحري والارتقاء بالآليات التنسيق بين الجهات الفاعلة المؤسسية والفاعلين في المجال البحري. وبالإضافة إلى ذلك، تجسدت التزامات المغرب في هذا الميدان في انخراطه في استراتيجية الاقتصاد الأزرق بالقارة الإفريقية وفي استراتيجية الاقتصاد الأزرق بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

2. ارتكازاً على تقييم الرصيد البحري المغربي؛

يُظهر تحليل الرصيد البحري المغربي ضرورة اعتماد استراتيجية مندمجة للاقتصاد الأزرق تروم حماية الثروات البحرية وتنمية الرصيد البحري للبلاد.

وقد راكم المغرب إرثاً تاريخياً كبيراً في مجال الأنشطة البحرية، التي تساهم بحصة مهمة في الناتج الداخلي الخام، سيما بفضل مناصب الشغل المرتبطة بها.

كما يتمتع المغرب برصيد بحري هام يتيح له ميزة تنافسية مهمة، بفضل موقعه الجغرافي ووفرة موارده الطبيعية، وبدرجة أقل، توفره على بنيات تحتية مخصصة للأنشطة البحرية.

الرصيد البحري المغربي



- رصيد الإنتاج: الآليات، التجهيزات، البنيات التحتية، والوعاء العقاري في المجال الحضري؛
- الرصيد الطبيعي: الموارد الطبيعية، التراث الطبيعي، الموارد السمكية؛
- الموجودات الصافية الخارجية: الأصول المالية؛

- الرأسمال البشري: المعارف والعلوم، الكفاءات والمهارات؛
- الرصيد المؤسسي: الحكامة، القوانين، المؤسسات.

3. بناءً على تحليل محركات نمو الاقتصاد الأزرق:

تناول التقرير مختلف القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الأزرق، وذلك بغية تحديد محاوره الرئيسية والوقوف على فرص النمو والتنمية التي يتيحها. ولا يتمثل الهدف من ذلك في إجراء تحليل أو تشخيص معمق لكل قطاع على حدة، بل إن الغاية هي تسليط الضوء على فرص النمو المتاحة في إطار سلسلة قيم مثلى وفي سياقٍ من التكامل والالتقائية بين القطاعات، بما يتماشى مع مفهوم الاقتصاد الأزرق في حد ذاته.

وإذا كان هذا التحليل يبرز أهمية القطاعات البحرية التاريخية أو التقليدية، فإنه يلفت الانتباه بشكل خاص إلى القطاعات الناشئة وقطاعات المستقبل. وفي هذا الصدد، تنقسم محركات النمو التي تمّ الوقوف عليها إلى فئتين اثنتين، وفق طبيعتها إما كأنشطة إنتاجية، أو أنشطة تجارية أو غير تجارية.



وتتيح الأنشطة التجارية البحرية إمكانات هامة لخلق الثروة وإحداث فرص الشغل. وتحتل بعض الأنشطة، كالصيد والسياحة والنقل بالعبارات والنقل البحري مكانة تاريخية بارزة في الاقتصاد المغربي. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال بعض الأنشطة، مثل استخراج الغاز والبتترول في عرض البحر أو الرياضات المائية وأنشطة الترفيه البحري، غير متطورة بالقدر الكافي، رغم أنها تتيح إمكانات واعدة.

وتضم الأنشطة البحرية الفئات التالية: قطاع الصيد، السياحة، الأنشطة المينائية، الطاقات، تحلية مياه البحر، والتكنولوجيات الحيوية البحرية. ومن بين العناصر الرئيسية التي يتعين التركيز عليها بخصوص هذه الأنشطة، نذكر ما يلي:

1. بالنسبة إلى قطاع الصيد البحري، فإنه يمثل ما بين 1 في المائة (النشاط الأولي) و2 في المائة (بإضافة نشاط التثمين) من الناتج الداخلي الخام، ويوفر ما يقرب من 700 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر. وبعد الأزمة التي شهدتها هذا القطاع في 2003-2004، أطلقت وزارة الفلاحة والصيد البحري في سنة 2009 مخططاً لتطوير هذا القطاع، يحمل اسم «أليوتيس». ويرتكز مخطط أليوتيس على ثلاثة محاور رئيسية، هي: استدامة مصايد الأسماك؛ وأداء البنيات التحتية الخاصة بالصيد والتسويق؛ وتنافسية منتجات الصيد. وقد بلغ حجم الأسماك المصطادة خلال 2017، 1,4 مليون طن؛ كما حققت الصادرات، التي تشكل 80 في المائة من الكميات المصطادة، إيرادات بلغت 22 مليار درهم. وعلاوة على ذلك، تم العمل على النهوض بقطاع الصيد التقليدي، من خلال وضع برنامجي «إبحار (1)» و «إبحار (2)»، اللذين مكننا من تجهيز قوارب الصيد التقليدي بالصناديق الموحدة العازلة للحرارة، بما يتيح المحافظة بشكل أمثل على المنتجات البحرية.
2. في ما يتعلق بتربية الأحياء المائية، لم يعرف هذا القطاع بعد انطلاقته الحقيقية، على الرغم من الإمكانيات المهمة التي يتوفر عليها المغرب في هذا الميدان (يصل الإنتاج السنوي لهذا القطاع إلى حوالي 510 أطنان). وقد تم إحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية من أجل تتبع تنفيذ المحور المتعلق بتربية الأحياء المائية ضمن مخطط أليوتيس، الذي يهدف إلى إنتاج 200 ألف طن من منتجات تربية الأحياء البحرية، برقم معاملات يبلغ 5 ملايين درهم، وتحقيق 3 ملايين درهم من صادرات الموارد السمكية، في أفق سنة 2030.
3. بخصوص قطاع السياحة، فإنه يعد محورياً رئيسياً في الاقتصاد المغربي، حيث يعتبر المساهم الثاني في الناتج الداخلي الخام الوطني، كما أنه يُعد قطاعاً يساهم بشكل كبير في خلق مناصب الشغل. وقد أطلق المغرب في إطار المخطط الأزرق رؤية 2020 من أجل استقطاب 10 ملايين سائح بحلول سنة 2020، من خلال إنشاء ستة منتجعات ساحلية: السعيدية، ومازاغان، وموغادور، وليكسوس، وتغازوت باي، والشاطئ الأبيض بكلميم؛ إلا أن هذه الرؤية لم تحقق أهدافها، وهو ما أثر سلباً على تطوير عدد من الأنشطة من قبيل الرحلات البحرية السياحية والترفيه البحري، بالإضافة إلى الأنشطة الترفيهية البحرية والرياضات المائية.
4. بالنسبة للأنشطة المينائية، فإنها تتطلب تعبئة استثمارات ضخمة لإقامة البنيات التحتية اللوجستية والمينائية. وتشمل هذه الأنشطة نقل المسافرين والبضائع، وبناء السفن وإصلاحها. وسعيًا إلى تطوير قطاع نقل المسافرين، اعتمد المغرب الاستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق 2030، من أجل مضاعفة العدد السنوي للمسافرين بحلول سنة 2030، لينتقل من 3 إلى 7,6 ملايين مسافر. وتعكس هذه الاستراتيجية إرادة سياسية قوية لتعزيز قطاع النقل البحري الوطني، كما تنص على تحديث البنيات التحتية. ويؤمن النقل البحري للبضائع أزيد من 95 في المائة من حجم المبادلات التجارية بين المغرب وباقي بلدان العالم. كما أن إرساء تنافسية لوجستية حقيقية في المغرب يمثل رهاناً كبيراً اعتباراً لتأثير القطاع على ترسيخ موقع المغرب كقطب متميز في هذا المجال.
5. في ما يتعلق بتطوير قطاع بناء السفن وإصلاحها، فإنه يتيح الاستجابة للطلب الذي لا يغطي الإنتاج المحلي. ولهذه الغاية، وضعت استراتيجية خاصة بالصناعة البحرية، تهدف إلى جعل المغرب قطباً لبناء السفن التي قد يصل طولها إلى 120 متراً. وعلاوة على ذلك، من شأن مجال تفكيك السفن أن يتيح فرصاً جديدة للنهوض بهذا القطاع.

6. **بخصوص قطاع الطاقة**، فإنه يزخر بإمكانات غير مستغلة بالقدر الكافي. وفي هذا الصدد، وعلى مستوى استخراج النفط والغاز في المجال البحري، يتوفر المغرب على 400.000 كيلومتر مربع من الأحواض الرسوبية. وبخصوص الطاقات المتجددة في المجال البحري، فإنها تقدم حلاً طاقية تتيح إمكانات كبيرة لكنها غير مستغلة بالقدر الكافي، كما أنها تتطلب استثمارات ضخمة.

7. بالنسبة للتكنولوجيات الحيوية البحرية، فإنها توفر تطبيقات صناعية تتيح إمكانات مهمة، علماً أن المغرب يزخر بتنوع بيولوجي غني جداً، بيد أنه لا يستثمر بالقدر الكافي. وتشمل تطبيقات التكنولوجيات الحيوية البحرية عدة قطاعات منها: المستحضرات الصيدلانية، ومستحضرات التجميل، والمواد الغذائية والمشروبات، وحماية المحاصيل، والتكنولوجيا الحيوية الصناعية، والمنتجات النباتية.

8. **في ما يتعلق بتحلية مياه البحر**، فإنها تشكل واحدة من أولويات الاقتصاد الأزرق، بالنظر إلى عدم انتظام التساقطات المطرية التي يسجلها المغرب والتي تعرضه لخطر إجهاد مائي حاد خلال السنوات القادمة. ويتيح إدماج التكنولوجيات الجديدة ومصادر الطاقة الجديدة، الاستفادة المثلى من الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع.

وبالموازاة مع هذه الأنشطة الاقتصادية المختلفة، تكتسي الأنشطة غير التجارية أهمية بالغة في حماية الرصيد البحري المغربي والمحافظة عليه وتديبره وتنميته. وفي هذا الصدد، تعدُّ أنشطة البحث والابتكار وجمع المعطيات ومعالجتها، والتربية والتكوين دعامة للأنشطة التجارية. ولذلك، فإن تحقيق الاندماج بين الأنشطة التجارية وغير التجارية مهم للغاية، من أجل ضمان تنفيذ استراتيجية الاقتصاد الأزرق.

ويضطلع رصد وضعية المجالات البحرية وتتبعها بدور أساسي في دعم السياسات العمومية. كما يعد أمن الحدود ومراقبتها من الأهمية بمكان من أجل النهوض بالاقتصاد الأزرق. فضلاً على ذلك، يعتبر التعليم والتكوين من أجل تأهيل اليد العاملة المشتغلة في القطاع البحري المنطلق الأساسي لإنجاح أي استراتيجية للاقتصاد الأزرق.

4. وعياً بحجم الضغوط التي تواجهها السواحل المغربية:

يشكل التمرکز المتنامي في المناطق الساحلية بالمغرب ضغطاً بيئياً متزايداً على هذه المناطق. وتؤدي كثافة الأنشطة التي تعرفها السواحل إلى تفاقم هشاشة ثروتها الطبيعية، سيما في المناطق الأكثر استقطاباً.

ومما يزيد من تفاقم الوضع، انعكاسات التغيرات المناخية وتنامي الأنشطة البشرية التي تهدد البحار والمحيطات، من قبيل ارتفاع درجة حرارة المياه، وارتفاع منسوب مياه البحر، وتغير درجة الملوحة والحموضة في البحار والمحيطات، وانعكاسات التلوث، لاسيما التلوث الناشئ عن المواد البلاستيكية. ويشكل هذا التلوث تهديداً حقيقياً للمجال البحري بالنظر إلى المخاطر الاقتصادية والصحية والبيئية الناجمة عنه.

وبخصوص هذه النقطة الأخيرة، تُشكّل المواد البلاستيكية 90 في المائة من النفايات المتراكمة على سطح البحار والمحيطات، 60 في المائة منها عبارة عن أكياس بلاستيكية. وقد أكدت التقديرات أن سوء تدبير النفايات المنزلية أو النفايات البلدية كان مسؤولاً في عام 2010 عن وصول ما بين 5 و13 مليون طن من النفايات البلاستيكية إلى البحار والمحيطات. ويمكن أن يتضاعف هذا الرقم 10 مرات في سنة 2025، حيث سيبلغ حجم

النفائيات البلاستيكية التي قد يتم التخلص منها في البحار والمحيطات 130 مليون طن. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى استهلاك البلاستيك في البلدان الصاعدة التي لم تطور بعد أنظمة فعالة لتجميع النفائيات أو إعادة تدويرها. وقد اعتمد المغرب القانون رقم 77.15، القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها، وذلك بهدف التقليل من آثار هذه المادة. وفضلاً عن ذلك، هناك مظاهر أخرى للتلوث تهدد توازن البحار والمحيطات وتنوعها البيولوجي، كالتلوث السمعي والتلوث الناجم عن تسرب النفط والتلوث الناجم عن تصريف المياه العادمة.

ومن ناحية أخرى، ينبغي الإشارة إلى أن المغرب انخرط في دينامية تروم حماية التنوع البيولوجي البحري الذي يشهد تراجعاً منذ أكثر من 50 سنة، بسبب الصيد الجائر والتلوث.

وستتم بلورة هذه الجهود في إطار مراجعة استراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لحفظ التنوع البيولوجي. وتستهدف هذه الاستراتيجية، في أفق سنة 2030، الحفاظ على التنوع البيولوجي وتأهيله وتثمينه واستخدامه على نحو معقلن، مع الحرص على ضمان استمرار الخدمات التي توفرها الأنظمة الإيكولوجية لفائدة الجميع، والعمل على المساهمة في دينامية التنمية المستدامة وفي تحقيق رفاهية المجتمع المغربي. وعلاوة على ذلك، ينص مخطط أليوتيس على إحداث محميات بحرية وشعاب اصطناعية، من أجل تدبير أمثل للوسط البيئي ولمستعمليه. وتكتسي المحميات البحرية أهمية بيولوجية وإيكولوجية خاصة، لكونها تعمل على حماية الموائل البحرية وإعادة تأهيل المناطق المتضررة والحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الموارد السمكية المستغلة. وفي هذا الإطار، يتوفر المغرب على ثلاث محميات بحرية، هي: منطقة واد أمتار- تامرابط، ومنطقة الصويرية القديمة- مولاي بوزرقطون، ومنطقة أكلو- لكزيرة.

5. وإذ يولي أهمية بالغة لحكامة السياسات العمومية وللتخطيط المجالي البحري:

شهدت الأنشطة البحرية في المغرب خلال العقود الأخيرة دينامية غالباً ما كانت تتم وفق الفرص المتاحة وبطريقة معزولة، دون أن تكون مؤطرة باستراتيجية شمولية. بيد أن الاقتصاد الأزرق يتطلب اتخاذ إجراءات على عدة مستويات. وفي جميع أنحاء العالم، يعتبر الاقتصاد الأزرق عملية تتضافر في إطارها جهود العديد من الفاعلين من قطاعات ومناطق جغرافية مختلفة.

وتعدُّ حكامة السياسات مسألة شديدة الحساسية في إطار الاقتصاد الأزرق، لكونها تهتمُّ عدداً كبيراً من الهيئات المختصة. وفي هذا الصدد، فإن الاندماج الأفقي بين القطاعات لا يقل أهمية عن الاندماج العمودي. ويشمل المجال البحري للمغرب مجالات ترابية متعددة، ويقتضي مشاركة فاعلين على عدة مستويات (دولية وإقليمية ووطنية ومحلية). كما أنه يتسم بكونه مجالاً متعدد الاختصاصات، إذ تتداخل في إطاره العديد من القطاعات والاستراتيجيات القطاعية (النقل واستغلال الموارد البترولية والصيد البحري والسياحة وغيرها) التي تتطلب مشاركة فاعلين عموميين مختلفين (الوكالات، والقطاعات الوزارية) وكذا فاعلين من القطاع الخاص (المنظمات غير الحكومية، وتجمعات المهنيين، وما إلى ذلك).

وعلاوة على ذلك، هناك اليوم عدد كبير جدا من الهيئات المختصة العاملة في المجال البحري، بيد أن هذا الأخير يعاني من غياب تنسيق على المستويين العمودي والأفقي، سواء أكان هذا التنسيق رسميا أو غير رسمي. ولم يخضع المجال الساحلي في المغرب حتى الآن لسياسةٍ لتهيئةٍ موارده والمحافظة عليها بطريقة منسجمة وشمولية. والجدير بالملاحظة أن السياسات العمومية في هذا المجال لا تزال مجزأة بسبب التنوع الكبير للتخصصات المعنية بالمجال البحري، وذلك على الرغم من وجود بعض المحاولات التي تسعى إلى تجاوز هذا الوضع. وقد ظلت معظم السياسات العمومية ذات الصلة بالمجال البحري في المغرب ذات صبغة قطاعية بالأساس، مما برزت معه الحاجة إلى بلورة استراتيجية عرضانية إزاء تعدد الاستراتيجيات ذات الصلة وتداخلها. وفي هذا السياق، جاءت أول محاولة لوضع استراتيجية شمولية تضبط المجال البحري، تمثلت في المخطط الوطني للتدبير المتكامل للساحل.

6. واذ يأخذ بعين الاعتبار المداخل التي تم تحديدها من أجل الانتقال نحو اقتصاد أزرق بالمغرب:

يحمل الاقتصاد الأزرق المغربي رؤية جديدة للمجال البحري. وتتقضي هذه الرؤية إرساء تكامل منسّق بين مجموع الاستراتيجيات القطاعية، بما يكفل المساهمة في بناء تنمية مستدامة ومدمجة، في ظل انفتاح حقيقي على السياق الدولي.

ومن أجل الاستفادة من الإمكانيات التي يزخر بها مجاله البحري، يتعين على المغرب اعتماد استراتيجية للاقتصاد الأزرق تستند إلى مقارنة منظوماتية، وتكفل توطيد القطاعات الإنتاجية التقليدية (الصيد، البنيات التحتية المينائية، السياحة، وغيرها) على نحو مستدام، وتسريع وتيرة النمو ارتكازاً على القطاعات الناشئة (كتربية الأحياء المائية)، واستكشاف القطاعات الواعدة، كالتكنولوجيات الحيوية وتدبير الموارد الجينية المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري. وينبغي أن تُدمج هذه الاستراتيجية مبادئ الاستدامة، من أجل تمكين المغرب من الانخراط في اقتصادٍ مستدامٍ ومدمجٍ ومنصفٍ ومزدهرٍ ومندمجٍ في دينامية المبادلات الدولية.

وينبغي أن تغطي هذه الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق المجال البحري والمناطق الساحلية، وأن تساهم في تحقيق أربعة أهداف كبرى على المدى الطويل، تتسم بتكاملها وبتلازمها، وهي:

1. تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والمتجانسة والمدمجة:

1.1. تطوير إمكانيات القطاعات القائمة؛

2.1. تشجيع القطاعات الناشئة؛

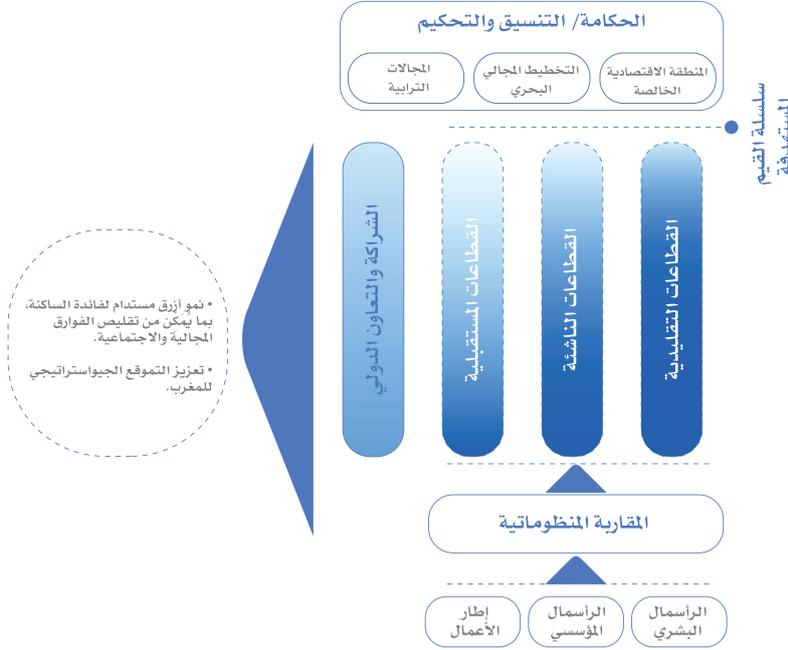
3.1. الاستثمار في القطاعات المستقبلية الواعدة (التكنولوجيات الحيوية والموارد الجينية).

2. تسريع الانتقال الإيكولوجي للمجال البحري والمناطق الساحلية، وفقاً لمفهوم الاستدامة، أخذاً بعين الاعتبار التغيرات المناخية؛

3. ضمان الترابط بين الماء والطاقة؛

4. تكريس تموقع المغرب الجيواستراتيجي على المستوى الإفريقي والأوروبي والدولي.

المحاور الاستراتيجية للاقتصاد الأزرق



هكذا، يتعين أن تمكّن الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق من بلوغ الأهداف الطويلة المدى التي تتمحور حول أربعة محاور رئيسية، هي:

1. إيلاء الأولوية للمعرفة والتكوين والابتكار (الرأسمال البشري)؛
2. إرساء نمو أزرق قوي يرتكز على الأنشطة البحرية؛
3. إعطاء مكانة رئيسية للحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية لتحقيق استفادة أمثل من المزايا الاقتصادية للنمو الأزرق؛
4. تعزيز الحكامة الترابية للمجال البحري، من أجل إرساء اقتصاد مستدام وقادر على الصمود.

7. وإذ يستحضر أهمية استثمار التعاون والشراكة على الصعيد الدولي؛

لا يمكن أن يكون هذا النموذج الجديد للاقتصاد الأزرق مكتملاً بدون إرساء تعاون دولي وإقامة شراكات دولية تساهم في النهوض به. وفي هذا الصدد، فإن المغرب منخرط في عدة مبادرات إقليمية حول الاقتصاد الأزرق مع بلدان البحر الأبيض المتوسط، والاتحاد الأوروبي، والقارة الإفريقية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن انخراط المغرب في جهود المجتمع الدولي من أجل التصدي للتغيرات المناخية يتماشى مع المحاور الاستراتيجية للاقتصاد الأزرق. ولذلك، يمكن التشديد على إدماج الجوانب المتعلقة بالمناطق الساحلية والمجال البحري في إطار رفع سقف الأهداف التي سطرها المغرب من خلال المساهمة المحددة وطنياً.

8. يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يلي:

توصية ذات طابع استراتيجي

اعتماد استراتيجية وطنية للاقتصاد الأزرق تتسم بالاستدامة والقدرة على الإدماج وتستجيب للخصوصيات الجهوية وترتكز على القطاعات الاقتصادية التقليدية، كالصيد، والسياحة والأنشطة المينائية، مع العمل على النهوض بقطاعات جديدة ذات إمكانات نمو عالية، من قبيل: تربية الأحياء المائية، والسياحة الإيكولوجية، والمنتجات الحيوية البحرية أو التكنولوجيا الحيوية البحرية، وبناء السفن وغيرها. وينبغي الحرص على أن يتم اعتماد المشاريع المتعلقة بتفعيل هذه الاستراتيجية بالتشاور مع المواطنين والفاعلين المعنيين، مع العمل على بلوغ الهدف الرئيسي المتمثل في تيسير الولوج إلى الخدمات والموارد البحرية لفائدة جميع فئات المجتمع.

توصيات ذات صبغة قطاعية

إرساء نمو أزرق قوي يركز على القطاعات الاقتصادية التقليدية وإطلاق قطاعات جديدة:

- إعادة هيكلة القطاعات القائمة من أجل مواكبة انتقالها نحو اقتصاد أزرق:
- تتطلب القطاعات القائمة ملاءمة نماذجها الاقتصادية من الناحية القانونية والمؤسسية والمالية وعلى مستوى التكوين، من أجل مواكبة متطلبات الاقتصاد الأزرق. كما يمكن لهذه القطاعات أن تشكل محركات حقيقية للنمو الأزرق، عبر إعادة هيكلتها، بما يكفل تعزيز تنافسيتها الاقتصادية وضمان استدامتها.
- تشجيع الأنشطة الجديدة ودعم الأنشطة الناشئة لجعلها دعائم نمو حقيقية:
- تنظيم نقاش وطني من أجل بلورة رؤية وآليات تتيح تطوير أنشطة جديدة؛
- الإسراع بتنفيذ التدابير المؤسسية والتنظيمية والمتعلقة بالميزانية والتكوين وكذا تدابير المواكبة اللازمة لتشجيع تطوير قطاعات جديدة وخلق فرص شغل جديدة لفائدة الشباب، مع إيلاء أهمية خاصة للأفكار المبتكرة وتشجيع إحداث المقاولات؛
- العمل على تضافر هذه القطاعات والأنشطة الجديدة مع القطاعات القائمة والتقليدية.

تجويد النموذج الاقتصادي لمجالي الصيد والمنتجات البحرية:

- مواصلة تنفيذ مخطط أليوتيس وترصيد نتائجه، من خلال تحسين واستثمار جميع الإمكانيات التنموية، سيما في قطاع التثمين والعمل على تعزيز مكوناته البيئية والاجتماعية؛
- إرساء مواكبة تكفل الانتقال من نمط صيد تقليدي إلى نمط صيد عصري مستدام يستجيب للرهانات الحالية؛
- تحسين المهارات من خلال ملاءمة التكوين الذي يوفره المعهد العالي للصيد البحري مع المتطلبات الجديدة للاقتصاد الأزرق؛

• إدماج الساكنة المحلية وقرى الصيادين في الجهود الرامية إلى تطوير مجاليّ التثمين والتوزيع في إطار سلسلة القيم المتعلقة بقطاع الصيد، واستثمار نتائج الدراسات وعمليات التقييم الخاصة بالمشاريع والتجارب المنجزة؛

• الحرص على التطبيق الصارم لاتفاقيات الصيد البحري وتتبع تنفيذها، سيما في ما يتعلق بمدى دقة المعلومات الآنية، ومدى الامتثال للمتطلبات البيئية، وعلى مستوى تفريغ الكميات المصطادة في الموانئ المغربية.

تعزيز طموح المغرب في تنمية تربية الأحياء المائية المسؤولة بيئياً ووضع آليات لتسريع تنفيذ المشاريع في هذا المجال:

• تعزيز إشعاع القطاع لجذب الاستثمارات وتكريس الصبغة القانونية لمخططات تهيئة تربية الأحياء المائية وطابعها الإلزامي؛

• العمل على ضمان التقائية قطاع تربية الأحياء المائية مع القطاعات الأخرى، سيما اللوجيستيك والبنيات التحتية؛

• تطوير برامج التكوين والاستثمار في البحث العلمي والابتكار؛

• تخطيط المشاريع بشكل يأخذ بعين الاعتبار مفهوم تربية الأحياء المائية لإعادة إحياء المنظومات الإيكولوجية.

مواصلة الدعم الذي تقدمه الدولة من أجل تطوير البنيات التحتية (موانئ التفريغ، الأسطول) لجعلها أكثر نجاعة وأكثر مراعاة للبيئة:

• إعادة التفكير في بنية تحتية للربط بين المغرب وإسبانيا؛

• إحداث خطوط نقل جديدة؛

• ملاءمة عرض التكوين مع حاجيات قطاعات اللوجيستيك؛

• تشجيع إنشاء مجموعات متخصصة في مجال بناء السفن وإصلاحها وتفكيكها.

تطوير أنظمة السياحة المسؤولة والمحلية بشكل قوي (الأنشطة الرياضية، وأنشطة الاستكشاف، والأنشطة الشاطئية، ...) مع الحرص على إشراك الساكنة المحلية منذ المراحل الأولى:

• تعزيز إشعاع المغرب، من خلال إرساء آليات تواصل قوية حول العرض الذي تقدمه البلاد في مجاليّ الترفيه البحري والرياضات المائية وتقوية حضور السفن المغربية؛

• توسيع نطاق العرض السياحي المتعلق بالبحر بما يتيح تحقيق التنمية المحلية وإدماج قطاعات جديدة مثل الرحلات البحرية السياحية بصفة عامة والرحلات البحرية السياحية للمراكب الصغيرة على وجه الخصوص.

تحديد وتقييم الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيات الحيوية البحرية وتحسين علاقة الترابط القائمة بين الماء والطاقة:

- إعطاء مكانة مركزية للبحث والابتكار، من أجل تحديد وتقييم الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيات الحيوية البحرية، بالإضافة إلى الشروط اللازم توفيرها لتطوير هذا القطاع؛
- تطوير تخصصات جديدة واعدة، من قبيل:
 - معالجة الطحالب لاستخراج مادة الأغار (agar-agar)، التي تُستَخدم في مجال التغذية وصناعة مستحضرات التجميل، وكذا لاستثمار الإمكانيات التي تتيحها بعض أصناف الطحالب في مجال إنتاج الطاقة؛
 - تحويل المخلفات السمكية، كقشور الأسماك لاستعمالها في المكملات الغذائية ومستحضرات التجميل؛
 - استخدام السلالات البكتيرية في الصناعة الغذائية والمجال الطبي ومعالجة المياه العادمة.
- الحرص على التثمين الاقتصادي للموارد الجينية، من خلال الإسراع باعتماد الإطار القانوني والمؤسسي لوضع خارطة طريق تروم حماية هذه الموارد وتثمينها؛
- إنشاء حاضنات المشاريع البحرية، من أجل تشجيع واحتضان الأفكار المبتكرة في هذا الميدان؛
- تطوير الشراكات على المستوى الدولي والوطني والإقليمي بين قطاعات الصحة والطاقة والبيئة والإيكولوجيا، مع الحرص على إدماج مراكز البحث والجامعات والفاعلين الصناعيين في هذه الجهود؛
- تعزيز اندماج قطاع الطاقات المتجددة مع القطاعات البحرية الأخرى؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى النهوض بقطاع تحلية المياه في المغرب، وذلك من أجل إرساء تحلية للمياه تكون مراعية للمتطلبات البيئية، مع العمل على إدماج الطاقات المتجددة في هذا القطاع؛
- إجراء دراسات جدوى تقنية وتنفيذ مشاريع نموذجية من أجل تطوير محطات بحرية لتحويل الطاقة عن طريق الضخ (STEP)، ومحطات لإنتاج الطاقة الريحية البحرية؛
- مواصلة تشجيع الاستثمار في مجال استكشاف الهيدروكربورات.

توصيات تتعلق بالمواكبة والدعم

إيلاء الأولوية للبحث والابتكار والتكوين :

- العمل على أن يكون البحث العلمي والابتكار الموجّه نحو القطاعات الجديدة ذات الصلة بتثمين الخدمات البحرية ضمن الانشغالات الرئيسية للقطاعات الحكومية المعنية، ودعم معاهد البحوث القائمة، من خلال تمكينها من الموارد البشرية والمالية الكافية وتشجيع تطوير الشراكات الدولية؛
- إحداث أقطاب جامعية خاصة بالتكوين في المهن المتعلقة بالاقتصاد الأزرق؛

- إدماج مهن الاقتصاد الأزرق في برامج التكوين المهني والمستمر ووضع برامج للتعليم التطبيقي وبرامج للقرب؛
- إطلاق برامج تحسيسية موسَّعة ومبادرات ثقافية حول البحر وأنشطته (المنشورات والتظاهرات البحرية والمباريات والمسابقات، وغير ذلك)، من أجل تمكين كل المواطنين والمواطنات من إدراك أهمية التراث البحري لبلدهم.

تحسين آليات الرصد والمراقبة:

- مواصلة جهود تحسين نظام الرصد والمراقبة ونظام نشر المعلومات المتعلقة بالخدمات والأنظمة الإيكولوجية البحرية؛
- وضع نظام للتتبع والتقييم الاجتماعي والبيئي يكون خاصا بالاقتصاد الأزرق؛
- ضمان فعالية آليات وقاية النظام الإيكولوجي البحري وإقامة الأنظمة الضرورية للإنذار البيئي؛
- تحديد مؤشرات نوعية وكمية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق، وذلك في ارتباطٍ مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، سيما الهدف رقم 14 من أهداف التنمية المستدامة.

تشجيع الاستثمار واستقطابه:

- وضع خارطة طريق ضريبية لتحفيز الانتقال نحو اقتصاد أزرق؛
- النظر في إمكانية إصدار سندات زرقاء انطلاقاً من حزمة المشاريع المتعلقة بالاقتصاد الأزرق ودعوة البنوك المغربية إلى الانخراط في تمويل قطاعات الاقتصاد الأزرق.

تأمين المصالح الوطنية والمحافظة عليها:

- إجراء تحليل لجميع المخاطر التي تنطوي عليها مهن البحر والمناطق الساحلية، وإدماج جهود التخفيف من الآثار البيئية ومكافحة التغيرات المناخية، وتشجيع إحداث آلية للوقاية والتدخل؛
- إدراج البنات التحتية القائمة ومختلف الاستراتيجيات الأمنية في مكون خاص يتناول جميع الرهانات المتصلة بالسلامة البحرية في إطار استراتيجية الاقتصاد الأزرق.

ضمان الانتقال الإيكولوجي اللازم من أجل التقليل من انعكاسات التلوث والاستغلال المفرط للموارد:

- إدماج الرهانات البيئية بشكل عرضاني في جميع الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد الأزرق؛
- المحافظة على الساحل وحمایته، من خلال تعزيز جهود محاربة التلوث الناجم عن البلاستيك ومكافحة تصريف الملوثات السائلة؛
- تفعيل النصوص القانونية الرامية إلى حماية الأنظمة الإيكولوجية (القانون 81.12 والقانون 77.15)؛
- تطوير قطاع لجمع نفايات السفن وطواقمها، حيث يضطر هؤلاء إلى إلقاء النفايات مباشرة في البحر.

إدماج جهود التصدي للتغيرات المناخية:

- إدماج الرهان المتعلق بالمناخ كمحور قوي من محاور الاقتصاد الأزرق.

تعزيز موقع المغرب على الصعيد الدولي وعلى مستوى الشراكات الإقليمية:

- جعل المغرب قطباً إقليمياً في المهن المتعلقة بالاقتصاد الأزرق (المبادلات التجارية، البنيات التحتية...);
- تبادل الخبرات بين البلدان الشريكة للمغرب، وضمان التنسيق بين الاستراتيجيات الإقليمية والاستراتيجية الوطنية المستقبلية للاقتصاد الأزرق؛
- تعزيز القدرات البشرية في المفاوضات الدولية المتعلقة بالاقتصاد الأزرق.

توصيات تتعلق بالحكومة

إرساء حكامه مؤسساتية ناجعة للاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق، يُعهد بها إلى لجنة مشتركة بين الوزارات، تُحدّث لدى رئيس الحكومة، وتختص بموضوع الاقتصاد الأزرق، على أن تتولى المهام التالية:

- إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق بالتشاور مع جميع الأطراف الفاعلة، سيما الجماعات الترابية والقطاع الخاص وفعاليات المجتمع المدني، على المستويين الوطني والمحلي، وتحديد التدابير الكفيلة بإدماج توجهات هذه الاستراتيجية في السياسات العمومية، والاستراتيجيات والمخططات القطاعية على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية؛
- ضمان القيادة الإجرائية للاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق وتتبع تنفيذها من قبل مختلف الأطراف الفاعلة، وفقاً لصلاحيات كل منها؛
- تطوير آليات تنسيق السياسات القطاعية المتعلقة بالاقتصاد الأزرق ومعايير التقنين والتحكيم بين الفاعلين، مع الحرص على تحيين الترسانة القانونية والمؤسسية، من خلال ملاءمتها مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق؛
- اقتراح تدابير عملية لضمان تجانس السياسات العمومية للقطاعات المعنية مع الأولويات والتوجهات العامة الواردة في الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق؛
- إنجاز تقرير سنوي عن سير تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق ووقعها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

العمل، لدى الهيئات التابعة للأمم المتحدة، على تسريع وتيرة تعيين حدود المجال البحري للمغرب، لضمان سيادته عليه

- تنزيل التخطيط المجالي البحري على المستوى الترابي من أجل بناء اقتصاد شامل ومندمج:
 - إدماج التوجهات والطموحات الوطنية في مجال الاقتصاد الأزرق في وثيقة مرجعية للتهيئة المجالية البحرية؛
 - ضمان التجانس بين التدبير المندمج للمناطق الساحلية (GIZC) والمخطط الوطني الجديد للتدبير المندمج للساحل (PNL).

تعزيز الدور المحوري للجماعات الترابية في النهوض بقطاعات الاقتصاد الأزرق، في إطار الجهوية المتقدمة؛

- يتعين على الجهات والجماعات القيام بعملية جرد للمؤهلات والرصيد الذي تزخر به مجالاتها البحرية، وذلك في انتظار اعتماد استراتيجية وطنية للاقتصاد الأزرق؛
- إشراك الساكنة المحلية وممثليها في جميع مراحل تحليل المؤهلات ورصد الفرص التي يتعين اغتنامها من أجل النهوض بقطاعات الاقتصاد الأزرق، سواء بين الجهات، أو داخلها، أو على مستوى الجماعات المحلية؛
- اغتنام فرصة مراجعة برامج التنمية الجهوية وبرامج عمل الجماعات، من أجل تطوير مشاريع جديدة مندمجة ومستدامة تُهمُّ مختلف قطاعات الاقتصاد الأزرق، وذلك وفق مقاربة منظوماتية، ارتكازاً على آلية التخطيط المجالي البحري؛
- تطوير آلية شراكة ناجعة بين القطاعين العام والخاص بغية الاستجابة لحاجيات تمويل مشاريع الاقتصاد الأزرق على صعيد الجماعات الترابية؛
- إدماج متطلبات التخطيط المجالي البحري، والحاجيات المتعلقة بالبنيات التحتية والاستثمارات اللازمة في قطاعات الاقتصاد الأزرق ضمن وثائق إعداد التراب على المستوى الجهوي (التصاميم الجهوية لإعداد التراب، والتصاميم الجهوية للساحل، وغيرها).

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط
الهاتف : +212 (0) 538 01 03 00 الفاكس : +212 (0) 538 01 03 50
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma